غازي الصوراني

2019/9/11

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة االثالثة: السكان والقوى العاملة

إن التطور الاقتصادي الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني بسبب الانقسام الكارثي الذي مضى عليه 12 عاماً منذ الرابع عشر من حزيران 2007، حيث بات مجتمعنا يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن التوزيع السكاني والديمغرافي الفلسطيني العام ، وفي مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن ثم الحديث عن القوى البشرية والقوى العاملة والبطالة والأجور عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

التوزيع السكاني والديمغرافي :

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات"، وتوزعهم في المدن والريف، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان

هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال.

وبالتالي فإن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة "الحالة السكانية" ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمّية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي"[1]، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

التطور السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة :

يوضح الجدول رقم (11) أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ 5,115,981 نسمة منتصف عام 2018، يشكل الذكور نسبة 50.8% منهم، يتوزعون بواقع 1,992,540 نسمة في قطاع غزة و 3,123,441 نسمة في الضفة الغربية. ويُعتبر المجتمع أكثر فتوة في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة الأطفال أقل من 14 سنة (874,387) طفل، بنسبة 43.8% منتصف عام 2018، مقابل (1,207,364) طفل بنسبة 38.6% في الضفة[2]. ويبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 2125966 فرد من الجنسين، بنسبة 41.6% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق نشير إلى أن الكثافة السكانية في الضفة الغربية عام 2017 بلغت 509 أفراد/كم^2، مقابل 5203 أفراد/كم^2 في قطاع غزة.

جدول رقم (11): عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2018

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	**5,115,981**	**%100**
الضفة الغربية	**3,123,441**	**%61.1**
جنين	340,866	%6.7
طوباس	68,948	%1.3
طولكرم	204,159	%4
نابلس	417,137	%8.2

[1] التقرير الاجتماعي العربي–اصدار رقم(1)– مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب– القاهرة–2001– ص21.

[2] غازي الصوراني، 70 عاماً على النكبة، 14/5/2018 ، ص30.

قلقيلية	121,264	%2.4
سلفيت	78,226	%1.5
رام الله والبيرة	375,452	%7.3
أريحا والأغوار	56,699	%1.1
القدس	470,316	%9.2
بيت لحم	235,488	%4.6
الخليل	754,885	%14.8
قطاع غزة	**1,992,540**	**%38.9**
شمال غزة	388,397	%7.6
غزة	694,047	%13.6
دير البلح	288,731	%5.6
خانيونس	376,373	%7.4
رفح	244,993	%4.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2016/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

جدول رقم (12): عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية– في قطاع غزة، كما في منتصف عام 2018

العمر	قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	325683	166487	159196
9-5	287496	147155	140340
14-10	261208	133333	127875
19-15	238428	121142	117287
24-20	199213	101263	97949
29-25	153769	78618	75151
34-30	121614	62055	59559
39-35	96789	48839	47950
44-40	79288	40411	38877
49-45	66460	34811	31649
54-50	51712	27019	24694
59-55	36911	18646	18265

64-60	26170	12503	13667
69-65	17944	7785	10159
74-70	12500	5045	7455
79-75	8882	3549	5333
+80	8473	3547	4926
المجموع	1,992,540	1,012,208	980,332

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

هذا وقد بلغت القوة البشرية في فلسطين (أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة)، نحو 3,136,096 شخص منتصف 2018 وقد بلغ نسبتها 61.3% من إجمالي عدد السكان بواقع 63% في الضفة و 58.7% في قطاع غزة. وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 45.9 % في العام 2017 مقارنة مع 46.4% عام 2016، وقد تفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل طفيف: حيث بلغت هذه النسبة 46.4% في الضفة الغربية، مقابل 45.1% في قطاع غزة عام 2017. وتعكس هذه النسبة تراجعاً في نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة التي بلغت 46.1% عام 2016. وتعتبر نسبة المشاركة مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%، ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية[3]، وناتج ذلك عن انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل. وبالنسبة للفئة العمرية (15-29 سنة) في فلسطين، ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد عام 2017 حيث بلغت 41.1% (63% بين الذكور و18.9% بين الاناث) مقارنة مع 33.8% عام 2007 (54.8% بين الذكور و11.9% بين الاناث) وعلى مستوى المنطقة ارتفعت نسبة المشاركة بين الأفراد في الفئة (15-29 سنة) في الضفة الغربية من 35.6% عام 2007 إلى 41.1% عام 2017، وارتفعت في قطاع غزة من 30.8% إلى 42% خلال نفس الفترة.

أما القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، حيث تتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل)، فقد بلغت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2017 بلغ 1,312,900 ألف عامل، يتوزعون بنسبة 62.1% في الضفة الغربية ويبلغ عددهم 815,700 عامل، وبنسبة 37.8% في قطاع غزة، ويبلغ عددهم 497,200 عامل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين.

[3] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي، عدد 53 ، رام الله- فلسطين، 2018، ص5.

جدول رقم (13): الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة

الرقم	البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
1.	السكان[4]	5,115,981	3,123,441	1,992,540	منتصف 2018
	- ذكور	2,598,915	1,586,707	1,012,208	منتصف 2018
	- إناث	2,517,066	1,536,734	980,332	منتصف 2018
2.	القوى البشرية[5]	3,136,096	1,967,767	1,169,620	منتصف 2018
3.	الناتج الإجمالي[6] (مليار دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015)	13,686.4	10,302.2	3,384.2	عام 2017
4.	حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	2,923	3,762	1,741	عام 2017
5.	القوى العاملة[7]	1,312,900	815,700	497,200	منتصف 2017
6.	العاطلون عن العمل [8]	364,200	146,100	218,100	منتصف 2017
7.	العاملون بالفعل [9]	948,700	669,600	279,100	منتصف 2017
	• العاملون[10] في القطاع الخاص[11] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	666,000	333,000	221,000	عام 2017
	• العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات	128,700	128,700	-	بداية عام 2018
	• العاملون في "حكومة" حماس	40,000	-	40,000	عام 2017
	• العاملون في حكومة السلطة (مدنيين وعسكرين)	135,000	100,000	35,000	عام 2017
8.	نسبة البطالة	%27.7[12]	%17.9	%45.8	منتصف عام 2018
9.	مجموع الأسر	939,084	612,439	326,645	منتصف عام 2018
10.	متوسط حجم الأسر [13]	55. فرد	5.1 فرد	6.1 فرد	عام 2017
11.	متوسط الانفاق الشهري للأسرة (بالدينار الأردني) [14]	886	993	680	عام 2017
12.	نسبة الإعالة [15]	5.5 فرد	4.4 فرد	7.6 فرد	منتصف عام 2018

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

[5] كتاب: مسح القوى العاملة 2017 – الاطار العام للقوى العاملة في الضفة وقطاع غزة – نيسان/ابريل 2018 – ص20 – (تم اعتماد عدد القوى البشرية بنسبة 61.3% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52 ، 2017 ، ص2.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، نيسان/ابريل 2018 ، ص 51 – 53.

[8] المرجع السابق.

[9] المرجع السابق.

[10] علا عوض، الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة الرابع من أيار 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. (73% من مستخدمي القطاع الخاص بدون عقود عمل، و 38% منهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور.

[11] علا عوض – المرجع السابق (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم 4% ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) ونسبتهم24%.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة : التقرير السنوي2017 ، ابريل/نيسان 2018 ، ص34.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو، 2018 ، ص53.

[14] المرجع السابق

[15] يقاس معدل الإعالة بنسبة عدد السكان إلى عدد الافراد العاملين بالفعل، وفق المعادلة التالية: اجمالي عدد السكان ÷ اجمالي عدد العاملين بالفعل.

.13	معدل الأجرة اليومية (بالشيكل)	-	82	59	نهاية عام 2016
.14	إجمالي الواردات (السلعية والخدمية) [16]	7,494.5	6,440.6	1,054	عام 2017
.15	موازنة السلطة لعام 2017 حسب مشروع الموازنة الصادر عن وزارة المالية – موقع الوزارة بالانترنت. (مليون دولار أمريكي)				
	• صافي الايرادات العامة			3,449	
	• إجمالي النفقات العامة			4,560	
	• العجز الكلي			1,111	
	• التمويل الخارجي لدعم الموازنة ولتمويل النفقات التطويرية			640	
	• الدين العام الحكومي (بالمليون شيكل)[17]			8849.7	
	- الدين الخارجي			3625.7	
	- الدين المحلي			5224	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، نيسان/ابريل 2018 ، مع اضافة تعديلات لعام 2018 من قبل الباحث.

أما بالنسبة لعدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بالفعل منتصف عام 2017 فبلغ 948,700 عامل، يتوزعون بنسبة 70.6% في الضفة الغربية وعددهم 669,600 عامل (منهم نسبة 19.2% يعملون في "إسرائيل" والمستوطنات بما يعادل 128,700 عامل) ، وبنسبة 29.4% في قطاع غزة وعددهم 279,100 عامل.

وفي هذا السياق يوضح الجدول (14) أن نسبة العاملين بأجر بلغت 72.2% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية بواقع، وفي قطاع غزة بلغت نسبة العاملين بأجر 56.1% بواقع. وأن نسبة العاملين لحسابهم في مشاريعهم الخاصة 18.5% بواقع 20.3% في الضفة الغربية و14.2% في قطاع غزة.

جدول رقم (14): التغيرات الأساسية التي طرأت على القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2017

البيان	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
داخل القوى العاملة المشاركة	45.7	1,312,900	45.8	815,700	45.5	497,200

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

ملاحظة: التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52 ، العام 2017 ، ص13.

العاملون	72.2	948,700	82.1	669,600	56.1	279,100
العاطلين عن العمل	27.7	364,200	17.9	146,100	43.9	218,100
العمل في الإنتاج السلعي	36.8	349400	45.0	301200	17.3	48200
العاملون في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك*	6.7	63,500	7.3	48,600	5.3	14,900
العاملون في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية*	13.0	123,600	15.9	106,500	6.1	17,100
العاملون في البناء والتشييد*	17.1	162,300	21.8	146,100	5.8	16,200
العمل في الإنتاج الخدمي	62.9	596300	54.6	365800	82.6	230500
المطاعم والفنادق العاملين في التجارة*	21.5	203,800	21.7	145,000	21.1	58,800
التخزين والاتصالات العاملين في النقل*	6.5	61,800	5.7	38,300	8.4	23,500
الفروع الأخرى للعاملين في الخدمات*	34.9	330,700	27.3	182,500	53.1	148,200
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات	12.9	122,700	18.3	122,700	–	–
صاحب عمل*	6.5	61,600	7.8	52,100	3.4	9,500
يعمل لحسابه*	18.5	175,600	20.3	136,000	14.2	39,600
مستخدم بأجر*	70.2	665,700	66.4	444,700	79.2	221,000
عضو أسرة بدون أجر*	4.5	42,800	5.1	34,200	3.1	8,600

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، إبريل 2018، ص51-53.

جدول رقم (15) : عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس ، 2017

المحافظة	المجموع	ذكور	إناث
الأراضي الفلسطينية	**424,849**	**342,733**	**82,116**
الضفة الغربية	**290,611**	**228,113**	**62,498**
جنين	30,184	24,001	6,183
طوباس والأغوار الشمالية	3,755	2,953	802
طولكرم	17,451	13,496	3,955
نابلس	47,967	37,839	10,128
قلقيلية	9,688	7,735	1,953
سلفيت	7,013	5,316	1,697
رام الله والبيرة	63,113	46,976	16,137
أريحا والأغوار	4,647	3,410	1,237
القدس	15,552	12,357	3,195
بيت لحم	29,192	22,432	6,760

الخليل	62,049	51,598	10,451
قطاع غزة	**134,238**	**114,620**	**19,618**
شمال غزة	20,779	17,745	3,034
غزة	63,572	54,223	9,349
دير البلح	16,077	13,699	2,378
خانيونس	20,335	17,393	2,942
رفح	13,475	11,560	1,915

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 ، شباط 2018، ص 63.

يتبين من الجدول رقم (15) ، بأن عدد العاملين في الضفة والقطاع في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية عام 2017 بلغ 424,849 عامل (منهم ذكور 342,733 و إناث 82,116)، يتوزعون بواقع 290,611 عامل (منهم ذكور 228,113 و إناث 62,498) يعملون في الضفة الغربية و 143,238 عامل (منهم ذكور 114,620 وإناث 19,618) يعملون في قطاع غزة.

قطاع غزة و تضخم شريحة الشباب[18]:

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية، حيث سيشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51% من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل 48% بحلول عام 2020. ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين0 إلى 14 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" وتمثل نسبة الشباب من (15–29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53% ومن المتوقع ان تنخفض إلى 50% عام 2020.

الأجور في سوق العمل:

أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، الصادر في 2016/4/28 إلى تدني معدلات أجور العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، ليبلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص عام 2015 حوالي 68 شيكل، بواقع 48 شيكل في قطاع غزة و77 شيكل في الضفة الغربية. مع العلم بأن هذه الأجور تستثني أجور المستخدمين بأجر العاملين داخل "إسرائيل" وفي المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في قلب الأراضي الفلسطينية.

[18] ملخص دراسة غزة عام 2020 ، تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب، غزة، 2012.

وخلال العام 2017 ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 114.3 شيكل، مدفوعاً بالأساس بارتفاع ملموس في متوسط أجر العاملين في "إسرائيل" والمستوطنات بنحو 4% ليصل إلى أعلى مستوى له عند نحو 226.9 شيكل، وهو الأعلى مقارنة بأجور الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل 3.8 ضعف الأجر في قطاع غزة، و 2.2 ضعف الأجر في الضفة الغربية. وخلال نفس الفترة، ارتفعت أجور العاملين في الضفة الغربية بشكل أقل وبنحو 3.5 %، ليتجاوز حاجز الـ 100 شيكل لأول مرة ويبلغ حوالي 101.5 شيكل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي وبنحو 3.6% لينخفض إلى نحو 59.3 شيكل.

وقد سجَّل قطاع الخدمات أعلى معدلات في الأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 93 شيكل في الضفة الغربية، و76 شيكل في قطاع غزة، يليه قطاع البناء والتّشييد، بواقع 83 شيكل في الضفة الغربية، و40 شيكل في قطاع غزة، بينما سجَّل قطاع الزراعة أدنى معدل أجر يومي بواقع 62 شيكل في الضفة الغربية و24 شيكل في قطاع غزة.

وأوضحت المعطيات أن حوالي 36% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجرًا شهريًّا أقل من الحد الأدنى للأجر، البالغ 1450 شيكل في فلسطين، 21% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجرًا شهريًّا أقل من الحد الأدنى للأجر، أي 47600 مستخدم بأجر، وبمعدل أجر شهري يبلغ 1055 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة الخليل حيث بلغ عددهم 12700 مستخدم بمعدل أجر شهري قدره 986 شيكل.

وفي قطاع غزة، فقد بلغت النسبة 67%، أي 76100 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 733 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة غزة، إذ بلغ عددهم 31800 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 757 شيكل.

ونظراً لثبات الأجور –في الضفة والقطاع– التي تتراوح بين 25–40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40–65 شيكل[•] لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص، فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي 1975 شيكل) ، في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 2375 شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أو العاملين في إسرائيل، هي الأدنى.

• الدولار يعادل 3.8 شيكل حسب الاسعار في نهاية عام 2016.

في هذا السياق، نلاحظ أن مستوى الأجر في قطاع غزة يصل إلى 62% فقط من نظيره في الضفة الغربية عام 2015، بينما وصل هذا المستوى عام 2007 إلى 93%، كما انخفضت نسبة الأجر النقدي اليومي في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى نظيره في الضفة الغربية من 70.3% عام 2007 إلى 51.8% عام 2016.

هذا وتؤكد تقارير الجهاز المركزي للإحصاء أن 70% من العاملين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 1450 شيكلاً.

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. فخلال العام 2017 ، ومع تراجع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل بنحو 6.2% في المتوسط، انخفضت القوة الشرائية للرواتب المقبوضة بهاتين العملتين بحوالي 2.7% في الضفة الغربية و 9.9% في قطاع غزة.

في هذا السياق، أشير إلى أن حوالي 90% من الأسر يتولى إعالتها رجل، في مقابل 10% في من الأسر تعيلها امرأة، وهنا نلاحظ حجم الفجوة الكبيرة في نسبة المشاركة في قوة العمل والأجرة اليومية بين النساء والرجال، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.0% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2017 مقابل 10.3% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.2% للعام 2017. مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 84.6 شيكل مقابل 119.6 شيكل للذكور للعام 2017 [19].

معدل الإعالة:

هو المعدل الذي يقيس مستوى العبء الملقى على الأفراد في عمر العمل، مقارنة مع عدد السكان ككل، حيث يوجد معدلان للإعالة، سكاني واقتصادي. ويقاس معدل الإعالة السكاني بتقسيم مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل على عدد السكان داخل القوى البشرية (أي الأفراد الذين تبلغ اعمارهم أعلى من 15 سنة) وبلغ هذا المعدل 65% في فلسطين عام 2017 وهذا يعني أن كل 100 شخص في القوى العاملة، يعيلون أنفسهم بالإضافة إلى 65 شخص آخرين من الأطفال. ويُعد هذا المعدل قريب من متوسط معدلات الإعالة في المنطقة والذي يبلغ حسب البنك الدولي 58 %. أما معدل الإعالة الاقتصادي فهو يقيس عبء الإعالة الملقى على كاهل العاملين بالنسبة إلى بقية السكان، ويقاس من خلال تقسيم مجموع السكان

[19] علا عوض، رئيس الاحصاء الفلسطيني، احصاءات عشية يوم المرأة العالمي، رام الله– فلسطين، 2018/3/8.

الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، إضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة والعاطلين عن العمل على عدد العاملين، وبلغ معدل الإعالة الاقتصادي 4% في فلسطين عام 2017، وهذا يعني أن لكل 100 شخص من العاملين في فلسطين، يوجد 400 شخص لا يعملون، وبالتالي يحتاجون إلى إعالة وهذا معدل مرتفع بشكل ملحوظ[20]. وحسب تقديرنا لمنتصف 2018، فإن معدل الإعالة 5.5 فرد في الأراضي الفلسطينية، بواقع 4.4 فرد في الضفة الغربية، و 7.6 فرد في قطاع غزة. إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة : أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جداً، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء). وثانياً، من الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد ولذلك، ثمة حاجة لتدريب الشباب وإكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى، وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

البطالة والفقر في الضفة والقطاع :

أولاً: حول إشكالية البطالة ومفهومها

البطالة هي المشكلة الأولى في مختلف دول العالم عموماً وفي بلدان العالم الثالث والرابع خصوصاً، وتعني أن تكون قادراً على العمل وأن تبحث عنه وتقبل به عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، ولكنك لا تجده. فالبطالة هي ظاهرة عالمية تنتج من خلال فجوة الطلب على العمالة في سوق العمل لدولة ما، وتعرف البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا خلال فترة الإسناد في نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه. أما البطالة حسب التعريف المعدل (الموسع): فيشمل التعريف السابق إضافة للأفراد اليائسين من البحث عن عمل، وهم في خارج القوى العاملة وفي هذا السياق هناك عدة تقسيمات للبطالة، أهمها التي تصنف حسب سببها ومدتها الزمنية التي قسم إلى أربعة أنواع[21]:

- **البطالة الدورية**، وتحدث في المدى القصير (خلال الدورات الاقتصادية).

[20] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي ، عدد 53، رام الله – فلسطين، 2018، ص5.

[21] باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله 2000، ص12-14

- **بطالة فجوة النمو**، وهي طويلة الأمد تحدث بسبب نمو عرض العمل بمعدلات أعلى من نمو الطلب على العمل.
- **البطالة الاحتكاكية**، وهي ظاهرة قصيرة الأجل، وتنجم عن نقص في المعلومات المتوفرة للباحثين عن العمل أو طالبي العمل، ويتم علاجها من خلال إقامة مراكز معلومات تتضمن كل شواغر العمل المتوفرة في الدولة وبيانات طالبي العمل، إضافة لسياسة الدولة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب.
- **البطالة الهيكلية**، وهي طويلة الأمد وتحدث بسبب عدم مطابقة أو توافق متطلبات فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الباحثين عن العمل سواء من حيث اختلاف المهارة المطلوبة أو اختلاف المكان الجغرافي، وهي من أصعب أشكال البطالة نظراً لارتفاع تكلفة علاجها مقارنة ببقية أشكال البطالة.

وهناك تقسيمات ومسميات أخرى للبطالة من بينها: البطالة المقنعة وتكون في حال وجود أعداد كبيرة من العاملين بشكل أكبر من حاجة العمل، والبطالة التامة والبطالة الجزئية، إضافة للبطالة السافرة وتكون في حال وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكن بدون جدوى وأخيراً البطالة الإجبارية وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل الماهر وغير الماهر دون إرادته أو اختياره عن العمل[22].

المحددات الرئيسية لمشكلة البطالة[23]:

1. المحدد الإسرائيلي، حيث تلعب "إسرائيل" دوراً أساسياً في تفشي ظاهرة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات التعسفية التي تنتهجها مثل الإغلاقات والحصار وتقطيع أوصال المناطق الجغرافية الواحدة، وعرقلة حركة التجارة الخارجية والتدمير .. الخ.
2. المحدد الفلسطيني، يعتبر الاقتصاداً الفلسطيني اقتصاد في طور البناء، وهو يفتقر لبنية تحتية اقتصادية تمكنه من الاعتماد على ذاته وأن يعمل في إطار التكامل مع الاقتصاد العربي بعيداً عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فهو لا يملك الإمكانيات والتطور الذي يجعله قادراً على استيعاب كافة القوى العاملة الفلسطينية، علاوة على عجز السلطة الفلسطينية عن إقامة صندوق التشغيل للعاطلين عن العمل في مقابل العديد من مظاهر البذخ والإنفاق الجاري.

[22] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين–محافظة غزة المكتب الإعلامي، خسائر الاقتصاد الفلسطيني لفترة 2000/09–2003/03، ورشة رقم(3)، ص14.

[23] الاتحاد العام للنقابات، محافظات غزة، نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، 2001/04/28، ص9.

3. المحدد الدولي، يتمثل في الدول المانحة والراعية للاتفاقيات الثنائية في فلسطين وإسرائيل ومدى قدرتها على الضغط على الإسرائيليين في تطبيق هذه الاتفاقيات، إضافة لتراجع عملية وآلية التمويل الذي التزمت بها الدول المانحة.
4. المحدد العربي، غياب الدور العربي عن المساهمة في تشغيل العاطلين عبر برامج معينة، رغم قرارات القمة العربية الأخيرة بتشكيل صناديق دعم للانتفاضة أو لمتضرريها من جهة وقدرة الدول العربية على تبني مشاريع تستطيع من خلالها الحد من ظاهرة البطالة، واستيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة في الأسواق العربية من جهة أخرى، إلا أن الدول العربية عموماً، ودول الخليج والسعودية خصوصاً، ليس لها شيء يذكر في هذا الجانب.

واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية:

في ظروفنا الفلسطينية الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الارتفاع غير المسبوق للبطالة في قطاع غزة خصوصاً، حيث وصلت عام 2018 إلى حوالي 45.8% من مجموع القوى العاملة، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

إن الحديث عن استفحال مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها أبناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الأغلبية الساحقة من أبنائِه، وذلك ضمن خطين أو قسمين: قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) وقسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (540 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش وتزايد مظاهر الإفقار والعوز بعد تطبيق الاجراءات الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين إلى 50%، وهذه المجموعة تمثل حوالي 80% من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكلُّ اليوم حوالي 33.8%[24] من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة والغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان والمعاناة بعد أن باتوا عاجزين عن تأمين

[24] سما نيوز – عن الاحصاء الفلسطيني – 2018/4/15.

احتياجاتهم الأساسية ضمن الحد الأدنى في ظروف الانقسام من ناحية، وحصار العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهَّل ويسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعدّ ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه .

ويوضح الجدول رقم (13) أن عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بلغ 364,200 شخص عام 2017 (أي بنسبة 27.7% من مجموع القوى العاملة البالغة 1,312,900)، يتوزعون بنسبة 17.9% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 146,100 شخص، وبنسبة 43.9% من مجموع القوى العاملة في القطاع وعددهم 218,100 شخص.

أما بالنسبة إلى البطالة في صفوف الإناث، فحوالي نصف الإناث 15 سنة فأكثر عاطلات عن العمل، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة 47.4%، مقابل 22.3% للذكور، و65.8% من النساء الشابات (15–29 سنة) عاطلات عن العمل، كما تصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 53.8% من مجموع هذه الفئة من النساء.

ويبيّن الجدول رقم رقم (16) عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية 328,900 عامل عام 2017، منهم 232,480عامل من قطاع غزة ويشكلون نسبة 70.7% من إجمالي العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، مما يظهر حجم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء العاطلين على قطاع غزة.

جدول رقم (16):المتعطلون عن العمل (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية، 2017

البيان	2017	%
الأراضي الفلسطينية	**328,900**	**100**
الضفة الغربية	**96,420**	29.3
قطاع غزة	**232,480**	70.7
- رفح	**34,328**	14.8
- خانيونس	**50,100**	21.6
- الوسطى	**38,751**	16.7
- غزة	**68,170**	29.3

– شمال غزة	41,131	17.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 – شباط 2018 – ص18

وقد انعكست التغيرات السياسية في قطاع غزة على معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 46.6% عام 2017، بينما تجاوزت نسبتها في أوساط الشباب 60%، وفي صفوف الإناث تجاوزت 85%. وتُعد مشكلة ومعاناة الخريجين هي السمة الرئيسة ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيثُ بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام 2016 /2017 في محافظات قطاع غزة 21,508 خريج، منهم 11,601 من الذكور، و9,907 من الإناث، بينما بلغ عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي 85,660 طالب. علماً أنه خلال العشر سنوات الأخيرة تقدم أكثر من ربع مليون خريج (295,510) بطلبات الحصول على وظيفة في وزارة العمل للاستفادة من فرص العمل المؤقتة التي تشرف عليها الوزارة، من بينهم حملة شهادات الدكتوراة، والماجستير، والدبلوم العالي[25] .

البطالة في محافظات قطاع غزة:

تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة لعام 2017 بنسبة 29.3% ويليها محافظة خانيونس المرتبة الثانية بنسبة 21.6% ، ثم في المرتبة الثالثة محافظة شمال غزة بنسبة 17.7% ثم محافظة الوسطى ورفح بنسبة 16.7% و 14.8% على التوالي .

يظهر الجدول رقم (17) أن غالبية العاملين في قطاع غزة يعملون بأجر وذلك بنسبة 78.7% مع التركيز بنسبة أعلى في محافظة دير البلح، أما الذين يعملون لحسابهم فقد بلغوا 14% وبنسبة أعلى في محافظة الشمال، أما أصحاب الأعمال فقد بلغوا 3.5% وبنسبة أعلى في محافظة رفح.

جدول رقم(17): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظات قطاع غزة، 2016

المنطقة والمحافظة	الحالة العملية				
	صاحب عمل	يعمل لحسابه	مستخدم باجر	عضو أسرة بدون أجر	المجموع
شمال غزة	%3.2	%16	%75.1	%5.7	%100
غزة	%3.9	%12.6	%79.9	%3.6	%100
دير البلح	%2.3	%12.2	%81.9	%3.6	%100
خانيونس	%3.5	%14.8	%78.5	%3.2	%100
رفح	%4.3	%15.9	%77.4	%2.4	%100

[25] مركز الميزان لحقوق الانسان، البطالة وآثارها على حقوق الإنسان– الخريجون الجامعيون في قطاع غزة نموذجاً، غزة – فلسطين، 2018.

المجموع	%3.5	%14	%78.7	%3.8	%100

المصدر: وائل الدائية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني ، غزة ، آذار 2018

هناك فروقات جوهرية في مستويات البطالة عام 2017 بين الضفة الغربية 18.7% وقطاع غزة 44.4%، وحسب توقعات 2018 فإن البطالة قد تصل إلى 50%، كما يوجد فروقات جوهرية واضحة بين تشغيل الذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعتبر هذه مشكلة هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ومن الملاحظ أيضا بأنه لا توجد فروق بين البطالة في فئة اللاجئين وغير اللاجئين.

جدول رقم (18): معدل البطالة حسب الفئات العمرية في قطاع غزة لعام 2016

العمر	النسبة %
+50 سنة	**23.3**
45-49 سنة	**25.4**
40-44 سنة	**27.5**
35-39 سنة	**26.3**
30-34 سنة	**33.1**
25-29سنة	**50.4**
20-24سنة	**63.3**
15-19سنة	**56.9**
غير لاجئين	**39.2**
لاجئين	**42.1**
اناث	**59.6**
ذكور	**35.9**
الحضر	**40.9**
الريف	**49.8**
مخيمات اللاجئين	**41**
معدل البطالة العام	**41.7**

المصدر: وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، غزة، آذار 2018.

يبيّن الجدول رقم (19) بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم متوسط فأعلى مرتفعة في غالبية التخصصات، رغم التباين ما بين الذكور

والإناث في غالبية التخصصات وخاصة في تخصص القانون، حيث بلغت نسبة مشاركة الخريجات في القوى العاملة 43.8% فقط، وكذلك تخصصات العلوم الإنسانية والأعمال التجارية والعلوم الاجتماعية التي بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة أقل من نسبة 65%.

وقد تجاوزت بطالة الخريجين الشباب نسبة 55%، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين (15–29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 55.8% خلال العام 2017 (37.8% للذكور و72% للإناث) مقارنة مع 41.5% في العام 2007 (31.7% للذكور و52.5% بين الإناث). مما يزيد من واقع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على عاتق الشباب.

وقد سجّل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام 2017 أعلى معدل بطالة، إذ بلغ 47.5% (19.7% للذكور و58.4% للاناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة إذ بلغ 15.3% (12.5% للذكور و27% للاناث).

جدول رقم (19) : نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2017

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس			معدل البطالة حسب المنطقة			معدل البطالة حسب الجنس		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
علوم تربوية وإعداد معلمين	85.3	70.5	**74.2**	36.2	59.2	**47.5**	19.7	58.4	**47.5**
علوم إنسانية	76.3	64.2	**68.9**	18.8	52.7	**36.1**	13.5	53.4	**36.1**
العلوم الاجتماعية والسلوكية	89.2	65.5	**76.1**	31.5	42.2	**36.3**	18.6	56.0	**36.3**
الصحافة والإعلام	96.2	73.7	**86.8**	24.3	53.4	**45.4**	31.0	71.4	**45.4**
الأعمال التجارية والإدارية	93.7	61.4	**79.5**	22.0	52.8	**34.4**	21.9	58.7	**34.4**
القانون	77.4	43.8	**67.4**	7.5	25.7	**15.3**	12.5	27.0	**15.3**
العلوم الطبيعية	81.8	73.4	**76.5**	34.9	42.1	**38.2**	14.4	53.4	**38.2**
الرياضيات والإحصاء	92.8	75.0	**82.4**	14.3	40.4	**31.2**	24.5	37.1	**31.2**
الحاسوب	97.7	62.3	**80.8**	30.7	46.4	**35.6**	19.6	63.1	**35.6**
الهندسة والمهن الهندسية	85.3	76.4	**83.2**	19.0	42.1	**27.4**	21.6	48.1	**27.4**
العلوم المعمارية والبناء	84.0	85.3	**84.3**	19.0	40.8	**26.5**	20.6	44.8	**26.5**
الصحة	89.9	70.7	**81.0**	18.3	31.0	**24.4**	15.9	36.8	**24.4**
الخدمات الشخصية	95.0	51.7	**76.2**	22.2	34.6	**25.9**	19.6	40.8	**25.9**
باقي التخصصات	88.3	59.8	**72.2**	20.7	51.6	**36.4**	15.8	59.9	**36.4**
المجموع	**88.3**	**66.5**	**76.9**	**24.5**	**48.0**	**35.1**	**19.3**	**54.3**	**35.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، ابريل 2018 ، ص92.

من أهم خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017 ما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 48% (72% للإناث، 43% للذكور). وهذا يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.
- تتركز البطالة في أوساط الذكور الأقل تعليماً، فهي تبلغ 21% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 18.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر.
- يوجد فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات التعليم، إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم فإن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ تبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48% بينما تنخفض إلى 6.5% بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.
- تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية ذات خصوصية فريدة، بسبب ضعف الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب العمالة واعتماده على السوق الإسرائيلي ودول الخليج في تصدير فائض العمالة.

- تُعد مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكبرى الناجمة عن ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي في ظل الظروف الراهنة والمتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية لما لها من آثار اجتماعية ومعيشية سيئة تؤدي لتفكيك المجتمع ودماره، إلى جانب استمرار الانقسام طوال (11) عاماً الماضية وآثاره في تفاقم أزمة الفقر والبطالة في قطاع غزة .

ثانياً: ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية :

إن استعراضنا لواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية يأتي من منطلق الحس الوطني بأهمية التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفئات والشرائح الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، بهدف وضع وتحديد السياسات الملائمة للحد من انتشار هذه الظاهرة، وذلك عبر خطة تنموية وطنية شاملة بمشاركة فعالة من كافة القوى السياسية من ناحية والقطاعين الخاص والعام من ناحية ثانية.

أ- تعريف الفقر:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالفقر منها ما استحدث من أجل إضفاء الصيغة الكمية بهدف قياس مدى وحدة انتشار الفقر، ومنها ما اتخذ الصيغة الكيفية بهدف التعرف على مختلف جوانب الفقر ومسبباته، وبالتالي فإن هناك العديد من المفاهيم التي تجمع محتوى التعريفات السابقة والتي حددها تقرير صندوق الأمم المتحدة حول الفقر لعام 1998 ، حيث أورد التعريفات التالية [26]:

1. **الفقر الإنساني:** ويعرف بأنه عبارة عن نقص مقومات الإنسان الأساسية مثل الأمية وسوء التغذية.
2. **الفقر الداخلي:** وهو متعلق بنقص الدخل الذي يتم صرفه عن الحد الأدنى المطلوب.
3. **الفقر الحاد أو العوز:** وهو يعبر عن الحالة التي يكون فيها الإنسان عاجزاً حتى عن توفير احتياجاته من الطعام .
4. **الفقر العام:** وهو يعبّر عن عدم قدرة الفرد عن تلبية احتياجاته من الطعام وغير الطعام، وتختلف احتياجات الإنسان من غير الطعام من قطر لآخر.

[26] سعاد إبراهيم و عبد المجيد الياس، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002، مصر، ص310.

5. **الفقر النسبي:** وهو يحدد بمعايير تختلف من قطر لآخر أو تختلف عبر الأزمنة .

6. **الفقر المطلق:** ويعرف وفقاً لمعيار ثابت، ومثال لذلك خط الفقر الذي تظل قيمته الحقيقية ثابتة لتعكس التغيرات في مستوى الفقر داخل القطر.

أما هيئة الفقر الوطنية فقد عرفت الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم[27].

ومن خلال التعريفات السابقة فقد تم وضع مفاهيم كمية لتحديد حجم ونسبة الفقراء وهذه المفاهيم سميت بخط الفقر إذ تم تحديد عدة أنواع من خطوط الفقر وهي[28]:

أولا: خط الفقر المطلق: الذي يعطي حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد.

ثانيا: خط الفقر النسبي: يعبر عن الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

ثالثا: خط الفقر الذاتي: هو "الحد الأدنى للمعيشة الذي يتحدد بواسطة عينة من الناس، ويتم استجوابهم عن طريق السؤال التالي : ما هو مستوى الدخل الذي يعتبره الحد الأدنى في مواجهة التزاماته المعيشية الضرورية؟".

وهنا نجد أن الحد الأدنى للدخل هي النقطة الأساسية لتحديد فقر الأسرة من عدمه، حيث تعتبر الأسرة أو الأفراد الذين يحصلون على دخل فعلي أقل من هذه النقطة فقراء.

ب. ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية:

ارتفعت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية من 25.8% عام 2011 إلى 29.2% عام 2017 أي ارتفعت بنسبة 13.2% خلال الفترة 2011-2017، ؛ وقد بلغت هذه النسبة13.9 % في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. في حين أن نسبة 41.1% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ بواقع 24% في الضفة الغربية و67.6% في قطاع غزة[29].

---

[27] جميل الخالدي، مركز التخطيط الفلسطيني، مجلة المركز، العدد الثالث عشر والرابع عشر، يناير 2004 ، ص1.

[28] محمد الهندي، مفهوم وقياس الفقر – تطبيق على أراضي السلطة الفلسطينية، بحث مكمل لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة، يناير 2003.

[29] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ، ص26.

ووفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، فإن نسبة 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) ، بواقع 5.8% في الضفة الغربية (وعددهم 181,159 فرد) و33.8% في قطاع غزة (وعددهم 673,478 فرد)، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر (2375 شيكل للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تزيد هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية . وبالتالي فإن هذه النسبة في قطاع غزة تفوق نسبة الفقر بالضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن نسبة 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع•؛ بواقع 15.1% في الضفة الغربية و53.9% في قطاع غزة[30].

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، وأن أكثر من نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017 . كذلك فإن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بحوالي أربعة أضعاف[31].

ووفقاً لبيانات البطالة الموضحة مسبقاً، فإن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (1975 شيكل للأسرة شهرياً) في الأراضي الفلسطينية كما يلي: 370 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.48 مليون شخص بنسبة 29% من إجمالي السكان منتصف عام 2018 في الضفة والقطاع البالغ 5.116 مليون نسمة .

ج. ارتفاع إنفاق الفرد في الضفة الغربية مقابل انخفاضه في قطاع غزة:

طرأ ارتفاع في الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011 في الضفة الغربية، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017، أي بارتفاع مقداره 17.0%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث انخفض من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%[32].

وفيما يخص حصة المجموعات الرئيسية من الإنفاق النقدي للفرد، فقد بلغت نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام 30.5% من مجموع الإنفاق الكلي في فلسطين، بواقع 29.1% في

• وفي هذا السياق، أشير إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، اثنين بالغين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي 2,375 شيكل (حوالي 650 دولار)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1,975 شيكل (حوالي 564 دولار). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة 6768 دولار أو 1128 دولار للفرد سنوياً كمعدل متوسط، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيداً عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع –عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص– المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية والتنموية العامة.

[30] المرجع السابق، 2018 ، ص26

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين، 2017، ص2.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)،2017 –أيار/ مايو، 2018– ص21

الضفة الغربية، و35.7% في قطاع غزة. في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلي للفرد مشكلا نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلي وفقاً للنسب المئوية –كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– فقد شكَّل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و2.1% على التوالي في فلسطين.

فجوة وشدة الفقر حسب المنطقة:

تظهر النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياسي فجوة وشدة الفقر بأن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية[33]. على صعيد رسم السياسات، إن مساهمة فقراء قطاع غزة 71.2% في معدل الفقر الوطني أكبر من مساهمة الفقراء في الضفة الغربية 28.8% بحوالي 3 أضعاف، علماً بأن مساهمة قطاع غزة في معدل الفقر الوطني تزداد إلى حوالي 78.3% عند استخدام مؤشر فجوة الفقر وتزداد إلى حوالي 82% عند استخدام مؤشر شدة الفقر.

جدول رقم (20) : نسب فجوة وشدة الفقر وفقاً للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد في فلسطين حسب المنطقة، 2017

المنطقة	فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك	الدخل
الضفة الغربية	2.8	7.9	0.9	4
قطاع غزة	15.7	30.8	6.5	18.1
الأراضي الفلسطينية	**7.9**	16.9	3.1	9.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، أيار/ مايو، 2018 – ص27.

توزيع الفقر حسب نوع التجمع[34] :

[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ، ص26

[34] المرجع السابق، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، ص27.

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في فلسطين. حيث تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع إلى ثلاثة أنواع: حضر، وريف، ومخيمات.

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام 2017 بين الأفراد القاطنين في المخيمات 45.4%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 29.4%، وفي التجمعات الريفية بنسبة 18.7%. وتبقى المخيمات هي الأعلى في نسب الفقر المدقع اذ بلغت نسبة الفقر فيها 29.3%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 16.7%، والأقل نسبة كانت للتجمعات الريفية بنسبة 9.7%.

جدول رقم (21) : خط الفقر في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	836										
2	1,548	1170									
3	2,221	1862	1,493								
4	2,869	2522	2,168	1,808							
5	3,500	3161	2,818	2,470	2,116						
6	4,116	3785	3,450	3,111	2,767	2418					
7	4,722	4396	4,067	3,736	3,400	3060	2,716				
8	5,318	4997	4,674	4,348	4,019	3686	3,350	3009			
9	5,905	5589	5,270	4,949	4,626	4299	3,970	3637	3,300		
10	6,486	6173	5,858	5,542	5,223	4901	4,577	4250	3,920	3,587	
11	7,060	6751	6,440	6,127	5,812	5495	5,175	4854	4,529	4,202	3,871
12	7,628	7322	7,014	6,705	6,393	6080	5,765	5447	5,128	4,806	4,481
13	8,192	7888	7,583	7,277	6,968	6659	6,347	6034	5,718	5,400	5,080
14	8,750	8449	8,147	7,843	7,538	7231	6,923	6613	6,301	5,987	5,671
15	9,304	9006	8,706	8,404	8,102	7798	7,492	7185	6,877	6,567	6,254

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو 2018، ص38.

وفيما يلي خط الفقر المدقع حسب حجم الأسرة وتركيبتها لعام 2017:

جدول رقم (22) : خط الفقر المدقع (الشديد) في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	668										
2	1,237	935									

								1,193	1488	1,775	3
							1,445	1,733	2016	2,293	4
						1,691	1,974	2,252	2527	2,797	5
					1932	2,211	2,486	2,757	3025	3,290	6
				2,170	2446	2,717	2,985	3,251	3513	3,774	7
			2405	2,677	2946	3,212	3,475	3,735	3993	4,250	8
		2,637	2906	3,172	3436	3,697	3,955	4,212	4467	4,719	9
	2,867	3,133	3397	3,658	3917	4,174	4,429	4,682	4933	5,183	10
3,094	3,358	3,620	3879	4,136	4391	4,645	4,896	5,146	5395	5,642	11
3,581	3,841	4,098	4354	4,607	4859	5,109	5,358	5,606	5852	6,097	12
4,060	4,316	4,570	4822	5,072	5322	5,569	5,815	6,060	6304	6,547	13
4,532	4,785	5,035	5285	5,533	5779	6,024	6,268	6,511	6752	6,993	14
4,998	5,248	5,496	5743	5,988	6232	6,475	6,717	6,957	7197	7,436	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو 2018، ص38.

وفي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبوقة في قطاع غزة، التي تعمقت وتزايدت بعد العدوان الهمجي على قطاع غزة تموز/آب 2014 ، تحّول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة منتصف 2018 •البالغ عددها 501800، ما يعادل 229,824 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان، ما يعادل 894 ألف نسمة، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة.

سياسات مقترحة لمواجهة البطالة والفقر :

أ- على صعيد الفقر والفئات المهمشة[35]:

1. اعتماد سياسات اقتصادية تفضيلية للمناطق المهمشة تعزز الروابط بينها وبين المناطق الأخرى وتشجع الاستثمار فيها، لا سيما القدس، ومناطق ج، وقطاع غزة. وهناك عدة أوجه لهذا التفضيل، فقد يكون ضريبياً (إعفاءات)، أو إجرائياً (تسهيل المعاملات)، أو تمويلياً (قروض تفضيلية)، أو استثمارياً (الاستثمار في البنية التحتية أينما أمكن).
2. دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الفردية والتي تساعد على خروج العديدين من دائرة الفقر وتدعم صمود المواطنين في المناطق المهمشة.

• علما بأن نسبة البطالة بلغت 44.4% ما يعادل 222,700 عاطل عن العمل عام 2017 حسب تقرير العمالة الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء في ابريل 2018 .

[35] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، رام الله- فلسطين، ص6-10.

3. رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية المعنية بالفقراء والمهمشين.
4. الاستثمار في التعليم كوسيلة لرفع مستوى الدخل والخروج من دائرة الفقر والحد من الفروق الطبقية اقتصادياً.
5. تطبيق الحد الادنى للأجور بشكل واسع وفعلي وحماية حقوق العاملين .
6. تنظيم قطاع الأعمال غير الرسمي لتوفير حماية أفضل للعاملين.

ب- على صعيد البطالة ورأسمال البشري[36]:

1. الاستثمار في التعليم الموجه ، وخاصة علوم الحاسوب والتكنولوجيا الرقمية(بما يلبي احتياجات سوق العمل).
2. تنويع التعليم والاستثمار في تخصصات جديدة.
3. الاستثمار في التدريب المهني.
4. تدريب وتطوير قدرات الخريجين بما يناسب سوق العمل.
5. تفعيل دور القطاع الخاص في مجال تحديد الاحتياجات والتأهيل العلمي والمهني.
6. على صعيد رفع الإنتاجية والطلب المحلي.
7. الاستثمار في رأس المال البشري .
8. الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه عبر عدة طرق تشمل: الاستثمار في تطوير القدرات الإنتاجية، فرض جمارك على السلع المستوردة ذات البديل المحلي، تخفيض ضريبي لمستخدمي السلع الوسيطة المنتجة محلياً في عملية الإنتاج.

واقع عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية :

إن ظاهرة إرسال الأطفال إلى سوق العمل أو التسول في أي بلد من البلدان، ترتبط بالوضع الاقتصادي المتردي لعائلته وما يترافق مع ذلك الوضع من أزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فمع تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة إلى جانب تردي الأوضاع الاجتماعية والنفسية بسبب الفقر، فإن تزايد حجم ظاهرة عمالة الاطفال وانتشارهم كمتسولين يصبح أمراً غير مستغرب خاصة في ظروف الفقر الشديد المتراكمة في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام والحصار التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة بصورة غير مسبوقة، حيث وصلت بداية عام 2018 إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة في قطاع غزة، إلى جانب قيام "المؤسسات الدولية والإغاثية في القطاع خفض الإعانات المادية المقدمة للفقراء بسبب انخفاض التمويل،

[36] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016 ، مرجع سبق ذكره، ص6-10.

حيث توقف مؤقتاً برنامج الأغذية العالمي (WFP) المنظمة الدولية الرئيسة التي تقدم مساعدات غذائية عينية وقسائم الغذاء لغير اللاجئين في قطاع غزة ويبلغ عدد مستفيدي برامجها 65 ألف فرد، أي ما يعادل 11 ألف أسرة وتسمح هذه الإعانة بشراء الاحتياجات الأساسية من الغذاء بقيمة (10.8) دولار لكل فرد[37]. ونتيجة لما سبق تتفاقم تلقائياً الحالة النفسية للأسر العاطلة عن العمل، ويفسر عمالة وتشرد الأطفال، حيث يؤكد العديد من المختصين في علم النفس الاجتماعي أن "قرابة 10% من سكان قطاع غزة أي نحو 200 ألف نسمة، هم بحاجة لتدخل نفسي متخصص، خاصة بعد تعرضهم لأزمات اقتصادية وحروب متتالية[38].

ويمكن الاستدلال على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية من خلال الجدول رقم (23) ، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين (10–14 سنة) 1.7% في العام 2016، بواقع 0.6% في قطاع غزة و2.4% في الضفة الغربية؛ فيما بلغت نسبة 2.1% عام 2012. أما ضمن الفئة العمرية 15–17 سنة فقد بلغت 7.8% عام 2016 ، بواقع 4.2% في قطاع غزة و10.1% في الضفة الغربية ؛ في حين كانت 7.7% عام 2012.

جدول رقم (23) : عدد ونسبة الاطفال العاملين 10–17 سنة من الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية والمنطقة، 2016

الفئات العمرية	المنطقة					
	الضفة الغربية		قطاع غزة		الاراضي الفلسطينية	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
14–10	2.4	8,000	0.6	1,400	1.7	9,400
17–15	10.1	20, 000	4.2	5,300	7.8	25,300
17–10	5.3	28,000	1.9	6,700	3.9	34,700

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – واقع حقوق الطفل الفلسطيني ، 2016 – نيسان/ ابريل 2017.

كذلك بلغت نسبة الأطفال العاملين، سواء بأجر أو من دون أجر، في كافة الأراضي الفلسطينية نحو 3.9% من إجمالي عدد الأطفال ضمن الفئة العمرية 10 – 17 سنة خلال عام 2016، وذلك بواقع 5.3% في الضفة الغربية و1.9% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الأطفال الذكور المنخرطين في العمل أعلى من الإناث بنسب كبيرة. فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يزالون ملتحقين بالنظام التعليمي 1.3% في الفئة العمرية 10–14 سنة للعام ذاته،

[37] مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، الأحد 2018/3/18، ص7.
[38] فايز أبو عون، صحيفة الايام، الثلاثاء 2018/3/20 ، ص3.

و2.7% في الفئة العمرية 15–17 سنة. أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم، فقد بلغت هذه النسبة في الفئتين العمريتين 17% و31% على التوالي عام 2016.

جدول رقم (24) : التوزيع النسبي للأطفال (10–17 سنة) العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2016

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	17.8	18.4	15.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	18.9	21.4	8.7
البناء والتشييد	16.9	19.2	7.2
التجارة والمطاعم والفنادق	40.4	37.2	53.5
باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى	6	3.8	14.9
المجموع	100	100	100

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016/ نيسان 2017

وبالنسبة لعمل الأطفال حسب النشاط الاقتصادي، فيوضح الجدول رقم (24) أن أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق هي المشغل الرئيس للاطفال بنسبة 40.4% من إجمالي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2017 ضمن الفئة العمرية (10– 17) بواقع 37.2% في الضفة الغربية و53.5% في قطاع غزة، ثم تعتبر أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية هي المشغل الثاني للأطفال بنسبة 18.9%.

وكانت الدراسة التطبيقية حول عمل الأطفال في قطاع غزة التي أعدها مركز الديمقراطية وحقوق العاملين عام 2012 وأجريت على (683) طفل/ة، تمثل نسبة 5.2% من عدد الأطفال العاملين بقطاع غزة، أكدت انتشار ظاهرة عمل الأطفال بقطاع غزة، دون تحديد عدد الأطفال العاملين لعدم قيام وزارة العمل بإجراء مسوح حول الأطفال العاملين، واستنادها على معيار تسجيل الأطفال العاملين وفقا للشروط المحددة في قانون العمل (العاملون بأجر– والأطفال في الفئة العمرية من 15–18 سنة) فقط، واعتماد الجهاز المركزي للإحصاء على معايير غير محددة المعايير، حيث تستند الأرقام الصادرة عنها على الفئة العمرية من (10– 17) سنة، وفي أحيان أخرى تحدد عدد الأطفال العاملين دون الخامسة عشرة، وبالتالي لا تستند لمفهوم الطفولة (من هم أقل من 18 سنة). وتوضح الدراسة أن ظاهرة عمل الأطفال في قطاع غزة منتشرة في الفئة العمرية المحظور عملها قانونياً (الأطفال ما دون 15 سنة) وبلغت نسبتهم 45.8% حسب الدراسة، ويتوزعون حسب الجنس 37.3% ذكور، و8.5% إناث[39] .

[39] حسن دوحان، في غزة .. يبيعون طفولتهم لإنقاذ أسرهم من الجوع، حياة وسوق – ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة، السنة الثالثة، العدد 106، الاحد 26 أيار 2013 – السبت 1 حزيران 2013، ص2.

وتظهر البيانات الاحصائية أن عدد الأطفال دون سن 19 في الأراضي الفلسطينية، بلغ في منتصف عام 2018 (2.688) مليون طفل (منهم 1,372,692 ذكور، و1,315,473 إناث) ويشكلون 52.5% من إجمالي السكان، وقد بلغ عدد الأطفال في الضفة الغربية في نفس العام (1,575,350 طفل) منهم 770,775 إناث، وفي قطاع غزة بلغ مجموع الاطفال 1,113 مليون طفل منهم 544,568 إناث [40].

ووفقاً لقواعد البيانات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية للعام 2015، فإن عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية بلغ 58,544 طفل في الضفة الغربية و193,505 طفل في قطاع غزة، فيما وصل عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية ويعانون من أحد الأمراض المزمنة 4,486 طفل في الضفة الغربية و9,021 طفل في قطاع غزة. وهناك 3,994 طفل يعانون من إعاقات ويتلقون مساعدات نقدية في الضفة الغربية و7,149 طفل في قطاع غزة[41].

ظاهرة التسول في فلسطين:

تزايدت ظاهرة التسول في الآونة الأخيرة؛ في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي فرض على بعض العائلات اللجوء إلى التسول كوسيلة لتوفير مستلزمات الحياة [42]. **ومن أهم أنماط التسول:**

- التسول الظاهر: وهو التسول الواضح.
- التسول المقنّع: وهو التسول المستتر وراء أنشطة أخرى مثل بيع السلع الصغيرة أو أداء بعض الخدمات البسيطة.
- التسول الموسمي: وهو التسول في مواسم ومناسبات معينه مثل الأعياد أو رمضان.
- التسول العرضي: وهو التسول المؤقت الناتج عن ظروف استثنائية.
- التسول الاحترافي: وهو اتخاذ التسول حرفة.
- التسول الاضطراري: وهو تسول الشخص العاجز عن العمل، والذي لا يتوافر له أي مصدر دخل آخر غير التسول.

وينتشر التسول عادة بين الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، حيث ارتفعت نسبة تسول الأطفال في قطاع غزة خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما بعد الحرب العدوانية عام 2014؛ في ظل تزايد مظاهر البطالة بصور غير مسبوقة إلى جانب تفاقم أوضاع التردي والكساد والانهيارات في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، علاوة على تفاقم العوامل الاجتماعية

---

[40] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

[41] وزارة التنمية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية، 2015.

[42] ظاهرة التسول في فلسطين، الموقع الالكتروني لوفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9415

التي تدفع بالطفل إلى التسول مثل الطلاق وانفصال الأبوين وعدم الاستقرار العائلي ووفاة معيل الأسرة، وانهيار الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الانقسام الممتد طوال 12 عاماً الماضية، الأمر الذي فرض على العديد من الأسر الفقيرة في القطاع اضطرارها لإرسال اطفالها إلى الشوارع إما للتسول المباشر أو غير المباشر في مختلف مناطق القطاع، من خلال بيعه لسلع بسيطة مثل العلكة أو المناديل أو البسكويت .. إلخ، دون الإدراك الكامل لنتائج هذه العملية الاضطرارية على الاطفال من حيث التغير السريع في مفاهيم القيم الاجتماعية الإنسانية الطيبة المحترمة التي تربوا عليها باتجاه نقيضها بتأثير ممارسة التسول، إذ لا يُدرك المتسول تماماً مفهوم القيم الاجتماعية؛ بل إنه يضع أمامه هدفاً يتمثل في الحصول على المال بأية وسيلة لتعويض الحرمان الذي يُعانيه.

وهنا تكمن مخاطر التسول على أطفالنا، حيث يشكلّ التسول مناخا خصبا تنطلق منه الجريمة بكل أشكالها فهو بداية الطريق للسرقات والانحراف؛ إذ يهون على المتسول الذي يحصل على الأموال بدون مشقة وعناء، أن يصرفها في شراء الممنوعات وارتكاب الجنايات والمحظورات التي تكون عواقبها وخيمة. كما أن في التسول انتهاكاً لحقوق الطفل وذلك باستغلال الأطفال في عملية التسول، حيث يطلب منهم بيع بعض أنواع البضائع منخفضة القيمة في محطات تعبئة الوقود؛ أو مسح السيارات عند إشارات المرور.

* * * *

أخيراً، أورد فيما يلي الجدول التالي رقم (25) الذي يستعرض الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في منتصف 2017 ، وذلك لمزيد من الفائدة للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بعدد السكان والقوى البشرية (15 سنة فأكثر) والقوى العاملة ، والعاطلين عن العمل.. إلخ، حسب مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التقرير السنوي 2017– الصادر في إبريل 2018.

جدول رقم (25) : الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2017

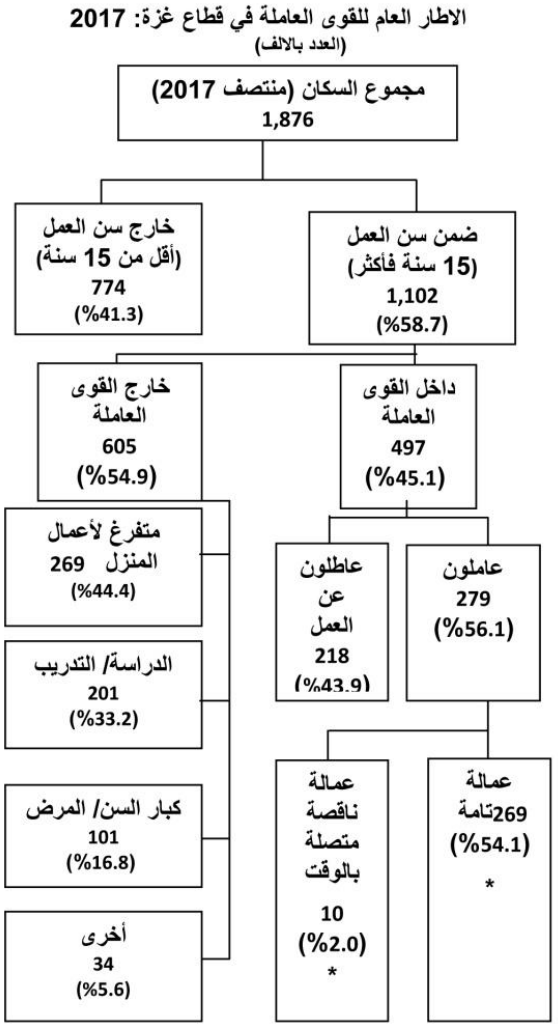

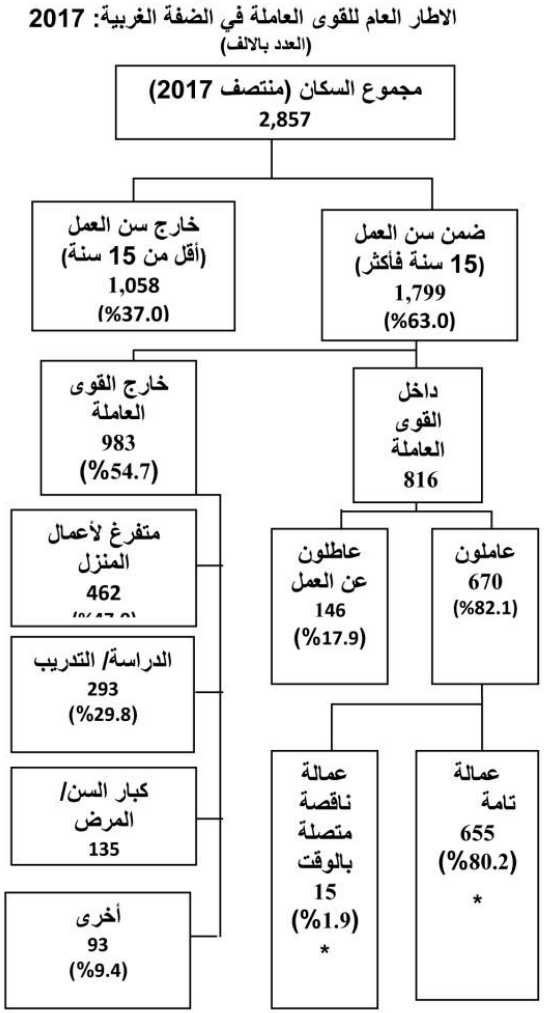

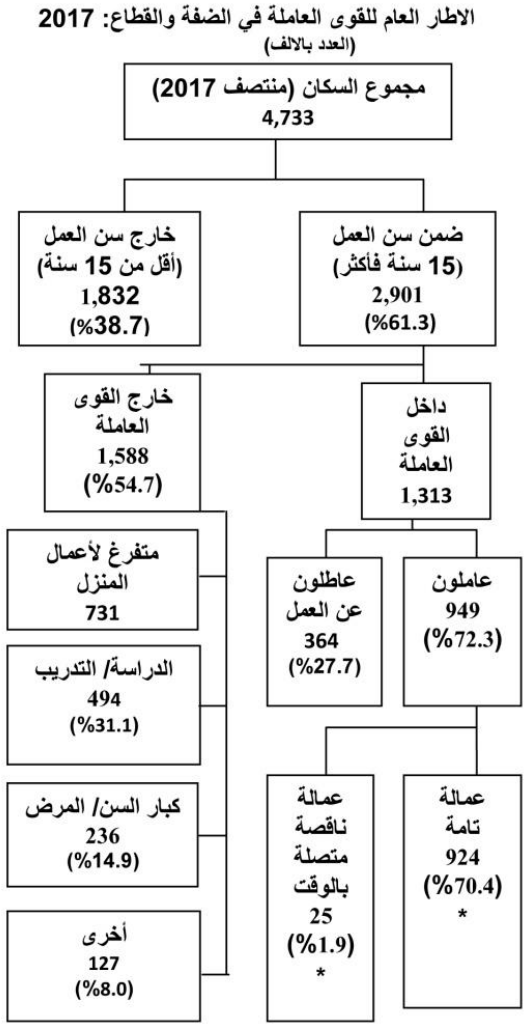

* تم احتساب النسبة من الأفراد داخل القوى العاملة.